

في حفل حضره عدد كبير من الشخصيات ورجال الدولة والاقتصاد والاعلام

الخنפור استقبل المهنتين بالشهر الفضيل



الخنפור يستقبل أحد المهنتين



الزميل الدكتور بركات الهديان مهنتاً الخنפור بالشهر الفضيل



ديوان الخنפור اكتظ با المهنتين

أقام النائب سعد الخنפור في ديوانه بإسبيلية حفلاً لاستقبال المهنتين بشهر رمضان الفضيل وقد حضر الحفل عدد كبير من الشخصيات ورجال الدولة والاقتصاد والاعلام بالإضافة لجمع غفير من أبناء الدائرة .



حبيب خشم مع أحد الحضور



جانب من الحضور



ترحيب من الخنפור بشيوفه



الخنפור وسعد المهنتين

تتبعات

2003 على تفكيك برنامجه مقابل رفع العقوبات. وبعد ثلثي سنوات، قُتل على أيدي معارضين مدعومين من الغرب وتشعر كوريا الشمالية بالغضب أيضاً من التدرجات العسكرية الحالية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وأوقفت المحادثات مع الجنوب رداً على ذلك. ويعزز الرئيس الكوري الجنوبي مون جاي-إن عقد اجتماع مع ترامب في واشنطن يوم الثلاثاء لمناقشة خطط الفقه. وقال بنس إن ترامب سيكون على استعداد للانسحاب من الاجتماع المقرر عقده في سنغافورة. وقال نائب الرئيس الأمريكي: «لا أعتقد أن الرئيس ترامب يفكر في العلاقات العامة، إنه يفكر في السلام». وتكررت صحيفة «نيويورك تايمز» يوم الأحد أن الرئيس الأمريكي يطلب من مساعديه ومستشاريه ما إذا كان ينبغي عليه حضور القمة أم لا.

قائد إيراني

ونقلت الوكالة عن كولري القول: «من أنت وأمريكا حتى تطلبوا منا تقليص نطاق الصواريخ الباليستية؟ التاريخ يكشف أن أمريكا هي أكبر مجرم فيما يتعلق بالصواريخ بعد هجمات هير وشيما وناجاساكي». ووصف بومبيو قائد العمليات الخارجية في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني بأنه واحد من أكبر مشيري المشاكل في الشرق الأوسط. وأضاف «سليماني ليس وحده، شعب إيران العظيم يدعمه». من ناحية أخرى قال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية إن الخطة التي عرضها بومبيو ستفاقم العداء الشعبي للولايات المتحدة. ونقلت وسائل إعلام رسمية عن المتحدث محمد باقر نوبخت قوله: «هل يعتقد الأمريكيون أن القفز الحريري الذي خلعهوه واليد الحديدية التي مدوها للشعب، اليد المدعومة من إسرائيل ومن منظمة مجاهدي خلق، ستجعل الشعب الإيراني يعتقد أن أمريكا تريد الديمقراطية؟» ومنظمة مجاهدي خلق جماعة مسلحة معارضة منتقبة تدعو للإطاحة بنظام الحكم في إيران منذ عقود. وكان جون بولتون مستشار الأمن القومي الأمريكي يدعم مجاهدي خلق التي تعتبرها الحكومة الإيرانية جماعة إرهابية.

فلسطين تحيل

لمحاسبة المسؤولين عن ذلك، ووفق بيان فلسطيني فإن «الإحالة، التي قدمها المالكى لإدعاء المحكمة الثلاثاء، تؤكد أن هناك أدلة دامغة كافية على التواطؤ بإرتكاب جرائم مستمرة تتطلب تحقيقاً فورياً. ووافقت الشرطة المالكى إلى مقر المحكمة، حيث النقام مسؤولون عند الباب، ولم يدل المالكى بتصريحات، وتجرى المحكمة تحقيقاً ميدانياً منذ 2015 في جرائم ارتكبت في فلسطين. منها سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وحرب غزة 2014، وعدد المستوطنات في الضفة الغربية 150 مستوطنة، بينما يبلغ عدد البؤر الاستيطانية 119 بؤرة» هي التي لا تحظى بترخيص إسرائيلي، ، أما عند المستوطنين فنحو نصف مليون شخص . وتسيطر المستوطنات والاحتلال على نحو 60 في المئة من أراضي الضفة.

الكويت تجدد

وأعرب عن التأييد والدعم الكاملين «لخطة العمل التي تم بموجيها تحقيق العديد الاستحقاقات ، من أجل نقل ليبيا من حالة الفوضى إلى مرحلة الاستقرار والأزدهار بما فيها تدشين عملية الإعداد لعقد المؤتمر الوطني في غضون نهاية عام 2018». وأكد ضرورة تعزيز الوحدة الوطنية الليبية عبر الحوار الذي توفره مبادرات المصالحة الوطنية ، التي جانب «الاتفاق المهم» بين مجلسي النواب والدولة على آلية تشكيل سلطة تنفيذية مستحدثة. وقال العتيبي «إيماناً منا بأهمية هذه الخطة وبنودها في إرساء الأمن في ليبيا ، فإننا نحدد التزامنا كذلك بجهود الأمم المتحدة كافة الرامية إلى إنهاء العملية الانتقالية التي طال أمدها في ليبيا ، ولعل أهمها في الوقت الحالي تتمثل في تقديم الدعم الكافي للتخصيرات الخاصة بعقد الانتخابات لضمان نجاحها وقبولها على أوسع نطاق».

مايك بنس

وكان الزعيم الليبي السابق معمر القذافي قد اتفق مع القوى الغربية عام

وأسامة الشاهين : تداولت وسائل الإعلام ووسائل التواصل الإلكترونية أخيراً تصريحات مثيرة للجدل لأحد أعضاء مجلس الأمة الحاليين ، مع شخصية أخرى ، بشأن تلقيها أو احتمال تلقيها مستقبلاً مساعدات مالية من أطراف حكومية تفس المال العام ، الأمر الذي من شأنه إثارة الشبهة أو احتمالية مخالفة قوانين مكافحة الفساد. لذا وحرصاً على نزاهة أعمال المجلس وأعضائه وتعزيزاً لمكافحة الفساد ، تطلب عرض هذه الرسالة على مجلس الأمة في جلسته المقبلة ، لاتخاذ قرار بإحالة الموضوع للمار بكل ما فيه من بيانات ومعلومات متناولة ، كبلاغ يقدم إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد ، للتحقيق والتثبت واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة للحفاظ على المال العام ، وإحالة كل متجاوز إلى القضاء ، وفقاً للقانون هيئة مكافحة الفساد رقم 2 لسنة 2016 ، وقانون حظر تعارض المصالح رقم 13 لسنة 2018 ونصوص قوانين الجزء ذات الصلة. من جهة أشاد النائب رياض العدساني بالبيان الذي أصدره مجلس الوزراء بشأن موضوع المساعدات المالية ، وأكد أن هناك إجراءات أخرى يجب اتخاذها ، مشيراً إلى أنه سيطلب بتكليف ديوان المحاسبة فحص جميع سجلات مجلس الوزراء المالية والتدقيق عليها. وقال العدساني إن التسجيل الذي سرب لم يتحدث عن مساعدات مالية لكواعطين ، إنما عن أموال سدفع لنواب مجلس الأمة في الفترة الماضية. وتساءل : « من هم النواب ، وكم هي قيمة المبالغ التي ستدفع ، ومن الذي سيدفعها لهم ، مستغنياً تغيير الكلام في أنها مساعدات للكواعطين. وأكد أنه سيقدم رسالة لمجلس الأمة بهذا الشأن ، لافتاً إلى أن تقديم الأموال من الحكومة لأي نائب ، سواء عطائياً أو كاش ، هو رشوة لن تجعل النائب يذوق عن حريات هذا الشعب. وقال إنه يجب كشف الحقيقة ومحاربة الفساد والقضاء على تعارض المصالح وتحقيق المصلحة العامة ، والوقوف سداً منيعاً لعدم إضعاف السلطة الرقابية والتشريعية لمجلس الأمة. وبين العدساني أن الفيديو الذي ظهر فيه نائب تحدث عن مساعدات قد تكون لناخبين ، تعتبر تعارض مصالح وفيها ترشيات وشراء ذمم ، وهذه أمور بعيدة كل البعد عن المساعدات والمنافع العامة والاجتماعية ، التي تنحصر في البابين السابع والثامن اللذين يتعلقان بمساعدة أسر الشهداء والأسرى .

مصادر حكومية

واستشهد المصدر في هذا الصدد ، بما أكده مجلس الوزراء خلال اجتماعه الأسبوعي أمس الأول ، من أن «تقديم العون والمساعدة للمواطنين ، سواء عن طريق الجهات الرسمية أو المؤسسات والهيئات الخيرية ، يتم وفقاً للآليات والقنوات والإجراءات والنظم المالية المعمدة ، التي تغطي وصول المساعدات لمستحقيها بشكل مباشر ، وبصورة عادلة ، دون حاجة لأي وساطات» ، وتشديده على أن الحكومة «تتعامل مع جميع أعضاء مجلس الأمة ، وفق ما رسمه الدستور والقانون ، واستناداً إلى أن التعاون المنشود يأتي في إطار التشريع والرقابة» . في هذا السياق أوضح النائب محمد الدلال أن ما أثير عن احتمالية تلقي أحد النواب أموالاً من أطراف حكومية ، يمس نزاهة جميع أعضاء مجلس الأمة ، مطالباً المجلس باتخاذ إجراءات وعدم الاكتفاء ببيان مجلس الوزراء. وقال الدلال إن هذا الموضوع يدخل في إطار شبهة تجاوز المال العام ومخالفة قوانين مكافحة الفساد ، وإن القضية مهمة وحساسة وتمس جميع الكويتيين الحريصين على المال العام. وغالب بمبادرة من مجلس الأمة لتأكيد نزاهة نوابه في تعاملاتهم مع أعضاء السلطة التنفيذية ، كاشفاً عن أنه تقدم اليوم بطلب ادراج رسالة على جدول أعمال الجلسة المقبلة ، لمناقشة كل ما يتعلق بالموضوع في الاتفاقيات المحلية والدولية ، والتقدم ببلاغ إلى هيئة مكافحة الفساد. وأكد أهمية اتخاذ الإجراءات القانونية حال ثبوت مخالفات لقوانين مكافحة الفساد وتعارض المصالح ، والإحالة إلى القضاء ، كما هو متبع في الكثير من البرلمانات العالمية ، معلناً عن تأييده ودعمه لإجراءات النائب رياض العدساني. ولفت الدلال إلى تقديمه في وقت سابق وعدد من الأعضاء ، تعديلات على اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ، لتعزيزها ووضع نصوص جديدة تتعلق بشفافية ونزاهة البرلمان ونواب مجلس الأمة بإنشاء لجنة مختصة بالبحث في تجاوزات النواب. وجاء في نص الرسالة التي قدمها النواب محمد الدلال ونابف المدراس وعبد الله فهاد ود ، جمعان الحريش وعبد الوهاب الجابطين